



بيان عن اجتماع مجلس الحكومة  
المنعقد بتاريخ 15 من ذي القعدة 1440 (18 يوليو 2019)

\*

I- عروض :

- قدم السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان عرضا حول منجز حقوق الإنسان بال المغرب بعد دستور 2011.
- قدم السيد وزير العدل عرضا حول التوجهات الجديدة لمشروع قانون المسطرة الجنائية.

II- تدارس المجلس مشاريع النصوص التالية :

مشاريع مراسيم:

- مشروع مرسوم رقم 2.19.409 يتعلق بتحديد كيفيات مراقبة وجزر الحالفات في ميدان التعمير والبناء. ثمت المصادقة على هذا المشروع مع تشكيل لجنة تضم كلًا من وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان ووزير الداخلية ووزير إعداد التراب الوطني والبيئة والإسكان وسياسة المدينة والأمين العام للحكومة لتدقيق بعض مقتضياته.
- مشروع مرسوم رقم 2.18.912 بتحديد شروط وكيفيات انتداب أعيان شرطة المقالع ويعاينة الحالفات. ثمت المصادقة على هذا المشروع.
- مشروع مرسوم رقم 2.18.548 بتطبيق أحكام القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم بشأن مسطرة منح تراخيص استغلال الفضلات وأوكام الأنقاض. ثمت المصادقة على هذا المشروع مع الأخذ بعين الاعتبار اقتراح وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة القاضي بإضافة فقرة في المادة 12 من المشروع تنص على نشر الإعلان عن لائحة الفضلات وأوكام الأنقاض المعروضة خلال 6 أشهر الموالية لتاريخ الإعلان للاستغلال، وقد تقرر تخفيض هذه المدة إلى 4 أشهر.

اتفاقيات دولية:

- اتفاقية المساعدة القضائية في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية البرازيل الفدرالية، موقعة ببرازيليا في 13 يونيو 2019.

• مشروع قانون رقم 51.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية المذكورة.

- اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية البرازيل الفدرالية، موقعة ببرازيليا في 13 يونيو 2019.

• مشروع قانون رقم 52.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية المذكورة.  
تمت المصادقة عليها.

- III- تطبيقا لأحكام الفصل 92 من الدستور، وافق المجلس على مقترن تجديد تعين مدير المكتب الجبوي للاستثمار الفلاحي لعافية.

\*.\*.\*

بعد انتهاء مجلس الحكومة، عقدت الحكومة اجتماعا خصص لدراسة مقترن قانوني، وقررت خلاله الحكومة قبول أحددها واعتقاد الآخر من حيث المبدأ مع تدقيق مقتضياته من طرف الوزراء المعينين.